احتراق سيارات خاصة وباصات نقل بسبب الأعشاب اليابسة

«موسم الحرائق» يشتد في حلب ويخرج عن السيطرة أحياناً

حلب- خالد زتكلو

بدا أن «موسم الحرائق»، الذي تتسبب به الأعشاب اليابسة وبدأ قبل نحو شهر مضى في مدينة حلب، مختلف عن مواسم السنوات الماضية، لجهة اشتداد أواره وخروجه عن سيطرة الجهات المعنية بمكافحته، في بعض الأحيان.

ما أثار انتقادات السكان وناشطي وسائل التواصل الاجتماعي حول هذه الظاهرة القديمة- الجديدة، التي تؤجج نيرانها الأعشاب اليابسة في الأحراش والمساحات الفارغة داخل المدينة، هو الحريق الذي نشب أول من أمس في كراج الحجز بحي المهندسين غرب المدينة وأتى بالكامل على نحو ٢٥ سيارة خاصة، عدا احتراق جزئي لنحو ٢٠ سيارة أخرى، وفق تقديرات مصادر مطلعة لـ«الوطن».

وسبق ذلك بيوم، حريق اندلع في الحرش الممتد بين مديرية المواصلات ونادي الحرية دون تسجيل أي أضرار.

وتساءلت مصادر أهلية لـ«الوطن» عن الجهة التي ستتحمل تعويض المتضررين من أصحاب السيارات المحجوزة، ولاسيما أن الكراج بحوزة أحد المستثمرين الذي لم يعمد إلى تعشيب أرض الكراج حفاظاً على أرزاق أصحاب السيارات الذين لا ذنب لهم سوى أن مركباتهم جرى حجزها نتيجة مخالفات أو حوادث مرورية في هذا المكان المهمل.

تلا ذلك أمس حريق أعشاب في أرض نقابة الأطباء بجانب الغزالي في حي الشهباء الجديدة، امتد إلى باصات قديمة لإحدى شركات النقل الخاصة المركونة في الأرض التي لم ينتبه مجلس المدينة إلى خطورة الأعشاب اليابسة فيها على الباصات، بخلاف المساحات التي يجري تعشيبها في مناطق متفرقة من المدينة، ولغايات قد تبدو تجميلية، باستثناء منصفات الطرق والشوارع الرئيسة التي تشكل خطراً على السيارات والأشخاص وأعشاب الحدائق العامة التي تهدد روادها.

فوج إطفاء حلب ذكر على صفحته الرسمية على «الفيسبوك» أن هذه الحرائق «شبه روتينية في بداية فصل الصيف واشتداد الحرارة وتيبس العشب، وربما يضاف إلى ذلك عبث بعض الأطفال بها».

ولذلك لا يكاد يمر يوم دون تسجيل حرائق بسبب الأعشاب ترهق رجال الإطفاء وتنشر الذعر بين سكان المدينة، التي تحوي مساحات كبيرة خضراء في شطرها الغربي وأحراشاً مزرته للمتحلقات، عدا الحدائق والأراضي الفارغة بين الأبنية والمعدة للبناء، الأمر الذي يستدعي القيام بحملة سنوية تسبق موسم يباس الأعشاب لتعزيقها والوقاية من خطر اشتعالها عند يباسها.

والحال أن مجلس المدينة ينفذ كل عام حملة واسعة تستهدف الأعشاب اليابسة في أماكن انتشارها، غير أن اتساع مساحات تلك الأماكن وقلة أعداد العمال المتضررين لهذه الغاية، يتطلب تعاون جهات أخرى كاتحاد الطلبة وشبيبة الثورة ومنظمات شعبية لإنجاح الجهود المبذولة حيال ذلك.

ولعل دخول الجمعيات السكنية والعمل الشعبي على خط الخطر المحدق بقاطنيها بفعل الأعشاب القابلة للاشتعال، ضرورة مهمة في هذا المضمار، وفق ما فعلت جمعية الجامعة بحي الشهباء الجديدة، التي رصدت ٥ ملايين ليرة لإزالة الأعشاب اليابسة في الحرش الذي يحدها من جهة الجنوب، إثر انتشار حريق كبير فيه قبل ذلك.

يذكر أن لجنة الحرائق بحلب، شكلت في ٢٣ نيسان الماضي، استعداداً لموسم الحصاد، غرفة عمليات لإدارة الحرائق والتنسيق مع كل الجهات المعنية لمراقبة المواقع الحراجية والأراضي الزراعية وتقسيم العمل والمسؤوليات ضمن المناطق والقطاعات، مع تكليف الوحدات الإدارية فلاحة الأعشاب وإزالتها وفلاحة جوانب الطرق الزفتية والمنصفات، وذلك بالتعاون مع اتحاد شبيبة الثورة وبالتنسيق مع مديري المناطق والنواحي والوحدات الإدارية لإدارة العمل في جميع المحاور.

وخصصت غرفة العمليات ٣٤ صهريجاً وزعت على مناطق الريف، وكلف اتحاد الفلاحين وضع الجرارات الزراعية تحت تصرف مديري النواحي إلى جانب تنظيم حملات للتوعية عن مخاطر الحرائق وتأمين ٣٧ منهلاً عن طريق مؤسسة المياه ووضع جدول بتوزيعها، غير أن مدينة حلب لم تحظ بحصة من هذه الجهود.

شكاوى من عدم منح القروض الخاصة بتركيب الطاقة البديلة

مصارف «السويداء» تعاني قدم التجهيزات والسيارات والصرافات ونقص الكادر الوظيفي

السويداء- عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت لـ«الوطن» حول عدم منح القروض الخاصة بتركيب الطاقة البديلة في فروع بعض المصارف، إضافة إلى التأخير في إنجاز بعض المعاملات المصرفية وآلية عمل الصرافات وخاصة للموظفين الموطنة رواتبهم لدى المصرف التجاري واضطرارهم لإعادة الطلب لأكثر من مرة، فضلاً عن تلقي العديد من الرسائل عن تعذر إتمام عملية السحب، مطالبين بضرورة تحديث تلك الصرافات لتخفيف معاناة استلامهم لرواتبهم.

عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة سمير الملحم أكد لـ«الوطن» أن التقارير المقدمة من كل الفروع لمجلس المحافظة تؤكد معاناة فروع المصارف في السويداء جميعها «التجاري والصناعي والتوفير والتسليف الصناعي» من إشكالية النقص في الكادر الوظيفي نتيجة التسرب من العمل وتقديم الاستقالات، ما انعكس على الأداء وتقديم الخدمات للمواطنين مع وجود نقص بالكادر الإداري بسبب ربط كل التعيينات لجميع الفئات بإجراء مسابقات عن طريق وزارة التنمية الإدارية ما فرض عدم إمكانية في ترميم الشواغر التي وجدت نتيجة الاستقالات والتقاعد وبحكم المستقيل والوفاة.. الخ.

ولفت الملحم إلى أن التقارير أكدت معاناة المصارف من قدم التجهيزات المصرفية من الحواسيب والطابعات والسكنرات وأجهزة الصرافات الآلية وأن التجهيزات المصرفية ليست الوحيدة، بل أكدت الفروع كلها أيضاً على قدم سيارات الخدمة وكثرة أعطالها وعدم وجود اعتماد لإصلاحها وانعكاسها على عملية نقل الأموال، فضلاً عن أن المسافة المحددة لسيارات الخدمة من مكتب الآليات الحكومية شهرياً لبعض المصارف غير كافية لإنجاز أعمالها.

وأشار الملحم إلى أن تقارير فروع المصارف تضمنت العديد من المقترحات أهمها التوسط لدى الجهات المعنية لإمكانية استبدال سيارات الخدمة بسيارات حديثة، وذلك ضغطاً لنفقات الإصلاح وضمان السلامة للأموال المنقولة استناداً إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء باستبدال السيارات التي يعود تاريخ صنعها إلى ما قبل عام ٢٠٠٠، إضافة إلى الطلب من الإدارات العامة للمصارف بضرورة تفعيل الخط المغفى من التقنين وإلزامها بتنفيذه ضمن فروع المصارف التي لم يتم وصلها على الخط الذهبي لضمان استمرار المصارف في تقديم خدماتها خلال فترة الدوام الرسمي.

وأضاف: كما تمت المطالبة بضرورة متابعة ملف النقل الجماعي لجميع العاملين على ساحة المحافظة الذي بدء بدراسته ولتاريخه لم يبصر النور نظراً لغلاء المعيشة وأجور النقل التي أصبحت عبئاً على جميع الموظفين.

ولفت إلى أنه بناء على التقارير المرفوعة من المصارف التي تتضمن الخدمات التي تقدم والمعوقات والمقترحات لتحسين الخدمة للمواطنين سيتم عقد اجتماع مع المحافظ لمديري هذه المصارف ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والمتابعة مع الجهات المعنية لتذليل هذه المعوقات بغية الوصول إلى تحقيق خدمات أفضل للإخوة المواطنين.

أما ما يتعلق بآلية عمل الصرافات فقد أكد رئيس مجلس إدارة فرع نقابة المهن المالية والمحاسبة في السويداء طارق حمزة في تصريح لـ«الوطن» أن وضع منظومة المصارف وخاصة الصرافات الآلية ليس بخير لأن المنظومة المعمول بها حالياً منظومة شبه بالية ولا تؤدي النتائج المطلوبة، والتي أدت بدورها إلى تأخير الموظفين وأصحاب الرواتب وإيجاد الطوابير أمام تلك الصرافات نتيجة الخلل في الربط المعلوماتي بين الصرافات وبين الإدارة العامة، مشيراً إلى أن النظام الذي يتم العمل به لم يتم وفق نظام حضاري يرتكز على بنى تحتية صحيحة الأمر الذي يفرض بالضرورة إعادة النظر بهذه المنظومة وتشخيص المشكلات التي تواجهها ومعالجتها.

مديرة المشفى لـ«الوطن»: أرسلناه لوزارة الصحة ولم يتم إصلاحه حتى الآن

جهاز تخطيط جذع الدماغ في مشفى أطفال طرطوس معطل منذ عشرة أشهر

طرطوس-هيثم يحيى محمد

من الطبيعي أن تتعطل الأجهزة الطبية في المشافي العامة بين الحين والآخر سواء بسبب قدمها أم بسبب استخدامها بشكل كبير أو لأسباب أخرى، لكن من غير الطبيعي أن يستمر تعطلها وخروجها من الخدمة لعدة شهور تصل أحياناً لسنة أو أكثر تحت حجج مختلفة لا تقنع المرضى وخاصة الفقراء منهم الذين يجدون في المشافي العامة ملاذاً لهم، بعد أن وصلوا إلى مرحلة العوز والعجز في السنوات الأخيرة.

وتلقت «الوطن» شكوى من العديد من أهالي أطفال من ذوي الهمم «ذوي الإعاقة» حول مشكلة تعطل جهاز تخطيط جذع الدماغ في مشفى الأطفال بطرطوس منذ نحو عشرة أشهر من دون أن يتم إصلاحه.

وقالوا: دائماً عند مراجعة المشفى يقولون لنا بأن الجهاز قيد الإصلاح في دمشق وهذا الأمر يشكل معضلة بالنسبة لنا لأن هذا النوع من التخطيط لأولادنا مكلف جداً في المشافي والمراكز الخاصة.

والمفارقة الكبرى أن المشفى يوجد على بعد ٥٠ متراً من مركز «أنا وطفلي» الخاص بالأطفال ذوي الهمم، على حين يرى الأهالي أن هذا المشفى لا يؤمن لهم الخدمات الطبية اللازمة والتخصصية لهؤلاء الأطفال، وخاصة في ظل غياب طبيب أخصائي عصبية أطفال، مطالبين في ختام شكواهم بالإسراع في إصلاح الجهاز وإعادته للخدمة والعمل مع الوزارة على تزويد المشفى بجهاز تخطيط أعصاب.

من جهته أوضحت مدير عام المشفى رحاب سابا في تصريح لـ«الوطن» أن الجهاز معطل منذ عدة أشهر وقد تم إرساله لوزارة الصحة منذ خمسة أشهر، مضيفة: ومنذ ذلك التاريخ نتابع الأمر مع الجهة المعنية في الوزارة والتي تؤكد كلما تم التواصل معها بأن الجهاز بحاجة لقطعة تبديل من الخارج وأن العقوبات الخارجية تعرقل توريد الكثير من الأجهزة والقطع التبديلية.

وأعربت سابا عن أملها بأن يتم تأمين القطعة التي يحتاجها الجهاز قريباً، مؤكدة أنه في حال لم يتم توريدها ستكون هناك محاولة من المهندس المكلف بالإصلاح لمعايرته بعد العيد، ومن الممكن أن يتم حل الأمر بهذه الطريقة أو تأمين جهاز جديد من جهات مانحة، مضيفة: نحن متألمون من عدم وجود جهاز ولاسيما أن الجهاز الموجود في مشفى الباسل بطرطوس معطل أيضاً، ومشيرة إلى أنه من ضمن الخطة شراء معاوقة سمعية خلال بضعة أشهر.

وزير الصحة: ٢٠ ألف طفل حديث الولادة استفادوا من البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع

الوطن

بين وزير الصحة حسن الغباش أن عدد حديثي الولادة الذين تم إجراء اختبار المسح السمعي لهم وصل إلى ٢٠٤٩١ منذ انطلاق البرنامج حتى الآن، تمت إحالة ٣٠٨ منهم لإجراء الاستقصاءات الإضافية وتحويل ١٩ طفلاً إلى مراكز التدخل.

وخلال اجتماع اللجنة الوطنية للمسح السمعي الذي عقد أمس في مبنى الوزارة، لفت الغباش إلى أن عدد الأطفال الذين قدم إليهم معينات سمعية بلغ ١٥ طفلاً، فيما وصل عدد مراكز الكشف عن نقص السمع إلى ٦٩ مركزاً، أما مراكز الاستقصاء فوصل إلى ٧ مراكز.

وبحث أعضاء اللجنة مستجدات البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة، ومراجعة البروتوكولات الخاصة بالبرنامج والتعديلات التي يمكن أن تطرأ على آليات عمله.

كما ناقش الأعضاء سبل إمكانية دعم وتطوير رؤية البرنامج ورسالته وأهدافه وهيكليته، إضافة لوضع دليل حوكمي يوضح عمل اللجنة ومسؤوليات الأعضاء.

وتضم اللجنة الوطنية للمسح السمعي ممثلين عن وزارات الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي، والدفاع، والداخلية، والمنظمة السورية للأشخاص ذوي الإعاقة «آمال»، ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

وأطلق البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة في ١٣ من آب العام الماضي برعاية وحضور السيدة الأولى أسماء الأسد، ويستهدف جميع الأطفال حديثي الولادة خلال الشهر الأول من عمرهم في مختلف المحافظات.